7.1 أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية

لقد ساعد التحليل المواضيعي للتوصيات المقدمة من 48 لجنة دولية في 1 يناير 2016 في:

- فهم الفجوة بين ما نحن عليه الآن وما نصبو إليه وذلك باستخدام الأدلة العلمية لمعالجة التحديات المجتمعية من وجهة نظر الأعضاء ذوي المستوى الرفيع في اللجان الدولية.
- تحسين عملية تطوير توصيات لجنة الأدلة العلمية وتحديد الأفكار الجديدة التي تساعد في سد الفجوة.
- تحديد توصيات لجنة الأدلة العلمية المؤاتية مع التوصيات المقدمة من لجان دولية أخرى.

سنلخّص هنا النتائج الأساسية في الرسم البياني كما سنقوم بشرحها موسعًا في النص الآتي وفي القسم 7.3

وقُدّمت **1,460** توصية تضمنت العديد منها التواصل مع "الأركان" اللازمة لإحداث تغيير

- وتشمل هذه الوسائل إطار عمل استراتيجي أقرته القمة العالمية وبرنامج عمل مقترن به، وتدابير طوعية مثل المبادئ التوجيهية، ونهج الرصد والتحسين، وآليات التخطيط والتمويل، والمساعدة التقنية والمالية، ومراكز تنسيق جديدة داخل المؤسسات القائمة أو المنخرطة بها، ومعاهدات ملزمة قانونًا.

أشارت **242** توصية إلى تقديم الأدلة العلمية (الفصل 4)

- طالبت معظم هذه التوصيات بزيادة جمع البيانات ومشاركتها. وهي مرحلة تأسيسية (ولكنها ليست مثل) لتحليل البيانات كنوع من أنواع الدليل العلمي
- عندما تمّت معالجة أنواع أخرى من الأدلة، كانت التوصيات تميل إلى الدعوة إلى زيادة تدفق الأدلة الجديدة كالتقييمات الجديدة ولكن لا تدعو إلى تحسين الإشارة إلى نسبة الضوضاء في تدفق مثل هذه الأدلة باستخدام مخزون أفضل من الأدلة الموجودة أو بالجمع بين أشكال متعددة من الأدلة

وصفت **94** توصية السياق الذي يتخذ فيه المسؤولون الحكوميون والقادة التنظيميون والمهنيون والمواطنون القرارات (الفصل 3)

- نادرًا ما تناولت أي من هذه التوصيات كيف يمكن أو ينبغي لأي من صناع القرار استخدام الأدلة في معالجة التحديات المجتمعية

تطرّقت **50** توصية إلى وسطاء المعرفة (الفصل 5)

- غالبًا ما دعت هذه التوصيات منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين تسخير دورها المعياري (على سبيل المثال المبادئ التوجيهية) ودورها الاستشاري (على سبيل المثال المساعدة التقنية للدول الأعضاء فيها)
- ونادرًا ما كانت الأدلة تدلي صراحةً بالضرورة الملحة لمثل هذه الأدوار

تطرقت **28** توصية إلى المنافع العامة العالمية وتوزيع الكفايات (الفصل السادس)

- دعت بعض اللجان الدولية إلى تعزيز الدور الذي يؤديه البنك الدولي لمؤازرة المنافع العامة العالمية
- كان ذكر المنافع العامة القائمة على الأدلة أو التقسيم المناسب للعمل عبر المستويات (على سبيل المثال، في منظومة الأمم المتحدة) شبه معدوم عندما كانت تدعو الحاجة لكفاية استخدام الأدلة العلمية

تتطرق **10** توصيات إلى كيفية فهمنا للتحديات المجتمعية الطبيعية والمقاربات المعتمدة لمعالجتها (الفصل الثاني)

- تتطرق قلّة من التوصيات إلى طرق تأطير التحديات المجتمعية بحيث يصبح من الأسهل اتخاذ الإجراءات وإلى طرق معالجة التحديات المجتمعية بحيث تصبح الإجراءات أكثر تأثيرًا

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

أصدرت 48 لجنة دولية 70 تقريرًا بين يناير 2016 وسبتمبر 2021 (واحد مهم كان تقريرًا مبدئيًا) وقدمت 1460 توصية بمعدل 30 توصية من قبل كل لجنة و 21 توصية في كل تقرير. تم تضمين اللائحة الكاملة بأسماء التقارير في **الملحق 8.1**

توصيات اللجنة الدولية التي تتماشى مع تركيز تقرير لجنة الأدلة العلميّة تناولت تقديم الأدلة بشكل أكثر شيوعًا (على سبيل المثال، تناولت 242 توصية في الفصل 4). طالبت معظم هذه التوصيات بزيادة جمع البيانات ومشاركتها. وهي مرحلة تأسيسية لتحليل البيانات كنوع من أنواع الدليل العلمي ولكنها:

- أولت إهتمامًا سطحيًّا لمشكلة الشح في ما قد جمع ولنوعية البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى درجة حداثة البيانات في المشاركة
- بدت أنها تفترض أنه سيتم إجراء تحليل ممكّن للبيانات ومن ثم تقديمها بطرق يمكن أن تساعد في صناعة القرار وتدعم المساءلة، بما في ذلك عن طريق الانتباه إلى اعتبارات الإنصاف
- لم توضح أنواع الأسئلة التي تستطيع تحليلات البيانات تقديم الإجابة الشافية لها ولا حتى أنواع الأدلة العلمية التي يمكن أن تجيب على الأنواع الأخرى من الأسئلة المطلوبة لصناعة القرار.

عندما تمّت معالجة أنواع أخرى من الأدلة، العلمية كانت التوصيات تميل إلى الدعوة إلى زيادة تدفق الأدلة الجديدة كالتقييمات الجديدة, وليس للدعوة إلى تحسين الإشارة إلى نسبة الضوضاء في تدفق مثل هذه الأدلة باستخدام مخزون أفضل من الأدلة الموجودة أو بالجمع بين أشكال متعددة من الأدلة. طالبت بعض اللجان الدولية بالتقييمات التي تتضمن خمسة منها بوضوح تقييم ما يعمل ودعا عدد قليل منها إلى تقييم الآثار عبر مجالات متعددة (مثل الآثار الصحية والاقتصادية والبيئية) والآفاق الزمنية. طالبت بعض اللجان الدولية بالبحث السلوكي/التطبيقي على الرغم من مطالبة البعض بحملات واستراتيجيات أخرى بهدف تغيير السلوكيات التي قد تستفيد من بحث كهذا. حتى أن نسبة أقل من اللجان الدولية طالبت بأنواع أخرى من الأدلة العلمية مثل النمذجة والآراء المتعلقة بالجودة وتوليفات الأدلة والمبادئ التوجيهية وذلك لمعالجة التحديات المجتمعية التي يركّزون عليها.

وصفت المجموعة الثانية الأكثر تداولًا من التوصيات التابعة للجنة الدولية السياق الذي يتخذ فيه المسؤولون الحكوميون والقادة التنظيميون والمهنيون والمواطنون قرارات (94 توصية تحدثت إلى الفصل 3). نادرًا ما تناولت أي من هذه التوصيات كيف يمكن أو ينبغي لأي من صناع القرار استخدام الأدلة في معالجة التحديات المجتمعية.
كما طالبت الحصة الأكبر من هذه التوصيات ال 94 صناع السياسات الحكومية باستخدام الأدوات المتخصصة بالسياسات أو الهياكل والعمليات المتخصصة بمعالجة التحديات المجتمعية. أما الشريحة الأصغر فقد طالبت بقيادة تنظيمية - خصوصًا في مجال ريادة الأعمال - لاستخدام مقاربات محددة وذلك لمعالجة التحديات المجتمعية والمهنية بمعزلٍ عن دورها في الحكومة والمؤسسات. كما أنه على المواطنين أن يؤدوا دورًا أكثر فعالية في معالجة التحديات المجتمعية.

تناولت المجموعة الثالثة الأكثر تداولًا لتوصيات اللجنة الدولية وسطاء الأدلة العلمية (50 توصية في الفصل 5). غالبًا ما دعت هذه التوصيات منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين تسخير دورها المعياري (على سبيل المثال المبادئ التوجيهية) ودورها الاستشاري (على سبيل المثال المساعدة التقنية للدول الأعضاء فيها) كما دعت منظومة الأمم المتحدة ووسطاء آخرين إلى استخدام أنواع محددة من الاستراتيجيات وذلك لدعم صناع السياسات الحكومية وصناع القرار لمعالجة التحديات المجتمعية. ونادرًا ما كانت الأدلة تدلي صراحةً بالضرورة الملحة لمثل هذه الأدوار والإستراتيجيات.

كما أن المنافع العامة العالمية والكفايات الموزعة كانت أقل تداولًا تحت مجهر توصيات اللجنة الدولية (28 توصية في الفصل السادس) بالإضافة إلى بعض اللجان الدولية التي طالبت بتعزيز الدور الذي يقوم به البنك الدولي في مؤازرة المنافع العامة العالمية ولدعمها كالإنترنت. غير أنَّ ذكر المصلحة العامة المرتبطة بالأدلة أو التوزع المناسب للعمل على مستوى الكفايات التي تتطلب استخدام الأدلة العلمية كان شبه معدوم (مثل ما تستطيع منظومة الأمم المتحدة القيام به على أفضل نحو بكل مكاتبها الإقليمية والمحلية).

بالإضافة إلى أنّ تحسين فهمنا للتحديات المجتمعية ومقاربات معالجتها لم يحظَ بالاهتمام المطلوب في توصيات اللجان الدولية (10 توصيات في الفصل الثاني).تتطرق قلّة من التوصيات إلى طرق تأطير التحديات المجتمعية بحيث يصبح من الأسهل اتخاذ الإجراءات وإلى طرق معالجة التحديات المجتمعية بحيث تصبح الإجراءات أكثر تأثيرًا. كما بينت النظرة المستقبلية كيف بإمكان الإبتكارات أن تكون هي المجالات التي تكمّل الدليل العلمي في معالجة التحديات المجتمعية.

كما أن النتائج التفصيلية من التحليل المواضيعي لتوصيات اللجنة الدولية موجودة في المرفق في نهاية هذا الفصل (**القسم 7.3**). تبدأ النتائج بالدوافع المطلوبة لإحداث التغيير - مجموعة من التدابير والآليات التي يمكن أخذها في عين الاعتبار عند صياغة التوصيات مثل لجنة الأدلة العلمية. بعض هذه الدوافع فقط كانت موضوع توليفات الأدلة العلمية حيث تم التباحث بخصوص فعاليتها. أما النتائج المتبقية، فقد نُظّمت حسب موضوع كل فصل في هذا التقرير.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

وقد تضمنت بعض الملاحظات الإضافية من تحليلنا الصادر في تقارير اللجان الدولية الآتي:

- استخدام تقرير واحد بلغة من السهل تكييفها (كما قمنا في توصياتنا) كخطة ثانية ضرورية لدعم استخدام الأدلة العلمية: يجب على الأمين العام للأمم المتحدة أن يضع بوضوح التطلعات المرتقبة من جميع هيئات الأمم المتحدة بشأن استخدام الأدلة العلمية وأن يطلب من هيئات الأمم ذات الصلة أن يضعوا خطط مؤسسية لكيفية بناء الكفايات الداخلية وتكثيف مشاركتها في استخدام الأدلة، وأن يعمل على تعزيز وصول الدول الأعضاء إلى الدعم الفني الذي يمكن التنبؤ به والذي يعتمد على الأدلة العلمية ويعزز أنظمة دعم الأدلة الوطنية (الفريق رفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي)
- استخدم تقرير آخر بلغة يمكن تكييفها بسهولة (كما فعلنا) كتنبيه لدعم استخدام الأدلة: يجب على الممولين مواءمة دعمهم مع استراتيجيات الدولة لنظام دعم الأدلة العلمية، وتجنب تمويل العديد من المبادرات الصغيرة أو الرأسية (لجنة لانسيت حول النظم الصحية عالية الجودة في حقبة أهداف التنمية المستدامة)
- استخدم أحد تقارير الأدلّة العلمية بقصد الدليل القضائي لا الدليل البحثي (لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين حول حرية الإعلام)
- تناول أحد التقارير المساواة من خلال التأكيد على أهمية أخذ العلاقات والتسلسلات الهرمية (المتقاطعة) بعين الاعتبار (لجنة رفيعة المستوى من الخبرا ءالمعنيين بالأمن الغذائي والتغذية)
- دعا أحد التقارير إلى الاعتماد على المعارف الأصلية والمحلية في تطوير الاستراتيجيات المجتمعية (لجنة رفيعة المستوى معنية بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة لتحقيق أجندة عام 2030)
- كان أحد التقارير الخاصة بفيروس كوفيد -19 بمثابة فرصة ضائعة للدعوة إلى تضمين العديد من أشكال الأدلة العلمية، وكذلك أنظمة دعم الأدلة العلمية في جميع جوانب الهيكل العالمي الجديد المقترح للتأهب للوباء والاستجابة له (الفريق المستقل للتأهب للأوبئة والاستجابة لها)
- تضمنت العديد من التقارير توصيات تستدعي استخدام الألوان المرتبطة بمجال تركيزها (على سبيل المثال، السندات الخضراء للبيئة، والصناديق الزرقاء للمياه، والقائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض) أو للإشارة إلى الإجراءات المرغوبة (على سبيل المثال، التوقف عن فعل الأشياء المذكورة في القائمة الحمراء)
- استخدمت بعض التقارير في توصياتها تنسيقات مفيدة في صياغة توصيات لجنة الأدلة العلمية (فريق رفيع المستوى معني بالتشرد الداخلي؛ لجنة لانسيت حول النظم الصحية عالية الجودة في عصر أهداف التنمية المستدامة).

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**